تلقي فرضية الإعلال بحث محاولة ألسنيّة في الإعلال أنموذجًا

Receive the hypothesis vocalism Research the attempts of the linguistics in vocalism model

م.م أسيل اجياد عبّاس

Asst.Lect.Aseel Chiad Abbas

جامعة تكنلوجيا المعلومات والاتصالات

university of Information Technology & Communications

aseel.abbas@uoitc.edu.iq

المستخلص :

اعتمدت في هذا البحث على بحث للأستاذ أحمد الحمو الموسوم بـ(محاولة ألسنيّة في الإعلال) وتناولته بالقراءات المتتابعة ثم اعتمدت تحليل هذه الأفكار الّتي عرضها الباحث ومحاولته الألسنيّة لطرح مسألة الإعلال بطريقة جديدة بالاستفادة من معطيات الدّراسات اللّسانيّة .

وممّا يبدو من خلال عرض د. الحمو لمسألة الإعلال وما طرحه من آراء ، لا يبغي إعادة كتابة هذه المسألة بقدر لفت الانتباه وإثارة الجدل والنّقاش العلميّ فيها ودعوة الباحثين الآخرين للخوض في غمارها ودقائقها للخروج بتفسيرات علميّة مقنعة .

كلمات مفتاحية : صرف ، أصوات ، إعلال ، درس صرفيّ قديم ، لسانيات

Abstract:

In this research ,I relied on the search of Dr. Ahmed Al-Hamou entitled (A linghistic aHempt at vocalism and dealt with it through Snccessive reading . then I relied on analyzing these ideas that the researcher presented and his lingnistics aHempts to raise the issne of vocalism in a new way by benefiting from the data of linghistice stndies.

It appears from Dr.Al-Hamou's presentation of the issne of vocalism and the opinions he pnt forward that this issue should not be rewritten as much as it should be drawn to attention and spark controversy and scientific debate abont it and invite other researchers to delve into its depths and details to come up with convincing seientific explanations .

Keywords : Morphology , Voices, vocalism, An old morphologyle, linguistics.

المقدمة :

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على النبي المبعوث رحمه للعالمين إمام الهدى سيدنا محمّد (صلّى الله عليه وآله وسلم) وعلى صحابته الأبرار ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين .

لقد اشتغل البعض من الباحثين المعاصرين العرب في نقد الصرف العربي القديم ومعياريته التي انتهجها قديما ، وطرح بعض المحاولات هنا وهناك التي تروم إلى تقديم الصرف العربي بطريقة لسانية جديدة تسهم في تخليصه ممّا التصق به من التعقيد الذي أصابه لاسيما في باب الإعلال الذي يُعدّ من أعقد أبواب الصرف .

عرضت في هذا البحث ما طرحه د. أحمد الحمو في بحثه الموسوم بـ(محاولة ألسنية في الإعلال) وقد قسّمت البحث على أربعة مباحث ، طرحت في المبحث الأول الإعلال في ضوء النظر اللساني الذي طرح فيه أسباب اختياره لمسالة الإعلال ورأي اللسانيات الحديثة في أحرف العلة والحركات . وفي المبحث الثاني تناولت مسالة الإعلال ومنها عرض الإعلال بالقلب وقد اتخذ من الفعل الأجوف مادة في عرضه لمحاولته الالسنية

والتطبيق عليها ومناقشة آراء الصرفيين القدامى فيها وعرض المحاولات التي قام بها المحدثون في معالجة الإعلال لهذه الافعال .

أما المبحث الثالث فكان عن حقيقة الهمزة إذ عرض د. الحمو إلى اسم الفاعل (قائل ، بائع) وقدم فيه تحليلًا ألسنيًا . أما المبحث الرابع عرضت فيه محاولته الالسنية والنحو العربي وقد طرح الحمو فيها لفكرة الإعراب والبناء في الأفعال وقد عرضت فيه رأيه لدلالة الألف للفعل الماضي الناقص واسم الفاعل واللواحق التي تلحق الفعل المضارع والأفعال الخمسة ورأيه في الأسبقية لترتيب الاسم والفعل .

المبحث الأول : الإعلال في ضوء النظر اللساني :

يحاول د.أحمد الحمو إيضاح سبب اختياره مسألة علم الصرف ويرى أنّ هذه المسألة ما زالت تثير حتى اليوم كثيرًا من اللغط والتساؤلات ويعرض لآراء القدامى في سبب التسمية ، فيذكر أنّ التسمية بـ(الإعلال) نسبة إلى حروف العلة ، وينقل قول الأسترآباذي(ت ٦٨٦) أنّها سميت حروف علة لأنّها " لا تسلم ولا تصح ... فهي كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالًا بحال " (الأسترآباذي، ١٩٨٢، صفحة ٢٠٨)

ثم يرد على هذا الرأي بقوله : " وواضح من هذا التعريف أنّه لا يستجيب لطبيعة اللغة وهي طبيعة فيزيائية قبل كل شيء ، فإنّ أصوات اللغة أشخاص آدميون يصيبهم الاعتلال والمرض " (الحمو، ١٩٨٩، الصفحات ١٦٨-١٦٩).

يرى د.أحمد الحمو أنّ اللسانيات الحديثة ترفض مثل هذه النظرة ، وترى أنّ أصوات الواو والياء والألف والضمة والكسرة والفتحة في نظر اللسانيات تختلف فقط في طول المدة الزمنية ، فالأولى مصوتات طويلة والثانية مصوتات قصيرة .

يعلل د.محمد حماسة عبد اللطيف انصراف العرب إلى القول بحروف العلة ذاكرًا : " الصرفيين العرب يرون أنّ الألف حركة طويلة ، وذلك لأنّهم يقولون إنّ الحركات (الضمة الكسرة ، الفتحة) أبعاض حروف المد واللين غير أنّهم لا يعاملونها على أنّها كذلك ، وذلك لأنّ الطبيعة الاشتقاقية للغة العربية وبناء الكثير من كلماتها على أصول ثلاثية قد تكون الألف واحدًا منها ، وصيرورة هذه الألف في تقليبات الكلمة إلى واو أو ياء تجعل من الصعب القول بأنّ حروف المد واللين لا تكون إلا حركات في حالة كونها ممدودة " (عبد اللطيف ، ١٩٨١، صفحة ١٥٩)

نخلص فيما ذكره د.محمد حماسة إلى أنّ تعليله لانصراف العلماء القدماء في جعل الألف حركة طويلة مرده لطبيعة اللغة واشتقاقها ، إذ بُنيت لديهم الكلمات على أصول ثلاثية وتقليبات الألف بين الكلمات إلى واو أو ياء يجعل من الصعب القول بأنّ حروف الألف والواو والياء هي حركات لا يوجد الفرق فيها إلا بطول المدة الزمنية .

ولا يغفل د.الحمو جهود ابن جني(ت٣٩٢) في هذا الحقل ، فيذكر أنّ ابن جني قد تنبه إلى الطبيعة الواحدة لكل من حروف العلة والحركات ، إذ ينقل نصًا من كتاب الخصائص في باب مضارعة الحروف للحركات ، والحركات للحروف . يقول ابن جني : " فإذا ثبت أنّ هذه الحركات أبعاض للحروف ومن جنسها وكانت متى أشبعت ومطلت تمّت ووفت جرت مجرى الحروف" (ابن جني ، د ت، الصفحات ج٢/٣١٥-٣١٦)

يرى د.الحمو أنّ ما توصل إليه ابن جني كان بمجهود فردي وهي تطابق إلى حد بعيد ما يقرره الدرس اللساني الحديث ، ثم يُؤاخذ على النحاة العرب في عدّهم الحركات خارجة عن الكلمة وتكون ذات قيمة ثانوية فعاملوها غير معاملتهم لحروف المد ويرى أنّهم أخطأوا في ذلك (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٦٩)

في المقابل يثني د.الحمو على جهود الشيخ الرئيس (ابن سينا ت ٤٢٧) وفكره اللساني ولا سيما في مؤلفه " رسالة أسباب حدوث الحروف " إذ يرى أنّ ابن سينا أشار إلى الطبيعة الواحدة لحروف المد والحركات فكلها من المصوتات . كما أنّ ابن سينا استعمل مصطلح (مصوت) في وصفه لحروف المد والحركات ، ومصطلح (صامت) أيضًا (ابن سينا، ١٩٨٣، صفحة ٨٥) ، ولذلك يرى الحمو أنّ الألسنية الحديثة لا تنفرد بهذا الاكتشاف ، إذ إنّ الفكر اللساني العربي قد عرف هذا التقسيم ، لكن الذي يؤخذ على هذا الفكر ـ في رأي الحمو ـ أنّه لم يترك أثرًا في مسار علم النحو والصرف ، ويرى أنّ ابن جني قد سبق غيره في استعمال (مصوت) في خصائصه. (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٦٩)

وممّا عرض له د.الحمو في مقدمة بحثه إنّ لكل لفظة أو عبارة دليل لغوي وهذا الدليل يكون على وجهين وهو (الدال) الوجه الصوتي له ، و(المدلول) الوجه القيمي له أي قيمة الدليل ومعناه (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٦٨)

وما ذكره الحمو تعود مرجعيته إلى اللسانيات الحديثة إذ يذكر أندريه مارتيني في هذا الشأن : " إنّ الكلمة ككل دليل هي وحدة ذات وجهين : وجه مدلول وهو معناها أو قيمتها ووجه دال يبينها بصورة صوتية وهو مركب من وحدات من التقطيع الثاني هذه الوحدات تسمى الصوتيات " (مارتيني، د ت، صفحة ٢٠)

المبحث الثاني : مسألة الإعلال

كان د. أحمد الحمو يهدف من كل ما ذكره سابقًا أن يجعله مدخلًا لبحثه الموسوم بـ(محاولة ألسنية في الإعلال) إذ نجد قد وصف لبحثه بـ(المحاولة) وهذا يعني أنّ ما جاء في البحث ليس نهائيًا وإنّما من باب الاجتهاد ووجهات النظر التي تقوم على الإفادة من طروحات النظر الألسني الحديث .

عرض الباحث لمسألة الإعلال على النحو الآتي :

١ـ بدأ بذكر تعريف علماء الصرف القدامى للإعلال ، ثم بيّن أنّه على ثلاثة أضرب :

أـ الإعلال بالقلب .

ب ـ الإعلال بالحذف .

ج ـ الإعلال بالنقل والتسكين .

يعلّق الباحث على تسمية الحروف (الألف والياء والواو) بحروف علة ، وإنّ هذه التسمية لا تنسجم وطبيعة اللغة الفيزيائية ، وإنّ اللسانيات الحديثة ترفض مثل هذه النظرة وهو ما أقرّه د.محمد حماسة وقد سبق وأشرنا إليه في مقدمة البحث ، فيذكر الباحث :

" لا تميز النظرة الحديثة بين الواو والياء والألف من جهة وبين الضمة والكسرة والفتحة من جهة أخرى إلا في طول المدة الزمنية ، فتعتبر الأولى مصوتات طويلة وتعتبر الثانية مصوتات قصيرة " (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٦٩)

ويذكر د.الحمو إلى أنّ ابن جني قد أشار إلى هذا الأمر في الخصائص ، وهو موافق للنظرة اللسانية الحديثة ، ويقرر الحمو خطأ النحاة العرب باعتبارهم الحركات خارجة عن الكلمة ولها وظيفة ثانوية وهذا الأمر أدى الى استنباط قواعد غير دقيقة (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٦٩)

ثم يعرض د.الحمو لمسألة الإعلال بالقلب ، وممّا ورد من تعريفات لهذا النوع هو (ما تتعرض له أصوات العلة من تغييرات بحلول بعضها محل بعض" (شاهين، ١٩٨٠، صفحة ١٦٧)

وقد اتّخذ د.الحمو الفعل الأجوف مادة في عرض محاولته الألسنية والتطبيق عليها وبعدها بدأ بمناقشة آراء الصرفيين في أنّ أصل الفعل (قال) عندهم (قَوَلَ) ، ثم يعرض القاعدة في قلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وهنا بدأ بالاعتراض على القدامى (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٧٠) وذلك من جوانب عدة وهي :

١ـ إنّ الصرفيين لم يوضحوا لنا لماذا تقلب (الواو أو الياء) ألفًا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما .

٢ـ إنّ مخرج كلّ صوت من هذه المصوتات الثلاثة مختلف عن مخرج الآخر فكيف يكون القلب .

٣ ـ إنّ لمعنى (قَوَلَ) لا يمكن أن يكون بمعنى (قال) اعتمادًا على القاعدة الألسنية الصوتية التي تقول : إنّ تغيّر الصوت في الدليل اللغوي يعني تغيير الدال ، وتغيير الدال يؤدي إلى تغيير المدلول .

٤ ـ يتسأل عن الأصل الذي جاء به القدامى (قَوَلَ ـ بَيَعَ) من أين جاءوا به ، إذ يرى أنّ لغة العرب لم تعرف هذا النوع من الألفاظ ، ولم يرد في أخواتها الساميات ، ويعلل بالإجابة عن هذا السؤال فيما سماه الصرفيون بـ(الميزان الصرفي) الذي يقوم على الأصول الثلاثية أي ذات ثلاثة صوامت . ويرى في رأي ابن جني سندًا لما ذهب إليه إذ أكد ابن جني توهم النحاة لذلك الأصل. (ابن جني ، د ت، الصفحات ٢٥٦/١-٢٥٧) كما يرى أنّ هذا الأصل المزعوم أوقع القدامى في تعقيدات لا حصر لها إذ وجدوا ألفاظًا لا تنقلب فيها الواو أو الياء ألفًا بالرغم من توفر الشروط ، وهذا في رأي الباحث سبب من أسباب تعقيد الصرف وممّا يزيده وعورة .

ويذكر د.الحمو أنّ هناك محاولات شتى قام بها الباحثون عرب وأجانب لابد من عرضها قبل أن يعرض محاولته التي خصها بهذا البحث وهذه المحاولات هي :

١ـ محاولة تعتمد على المقارنات السامية التي تفيد أنّ الأفعال المعتلة ذات أصول ثنائية وليست ثلاثية ، أي إنّ أصل (قال) هو (قَلَ) وأصل (يقول) هو (يقُل) وإنّما جاءت الألف والواو من إطالة الصوت الداخلي القصير ممّا جعل هذه الأفعال تدخل في نظام الفعل الثلاثي (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٧١).

٢ ـ ما قال به بعض علماء الساميات إذ رأوا أنّ الأفعال المذكورة كانت منذ البداية ثلاثية وإنّ حروف العلة فيها جاءت نتيجة القلب أو الحذف ، ويرى الحمو أنّ هذا لا يبتعد كثيرًا عن موقف علماء الصرف العرب . (فليش، ١٩٨٣، صفحة ٢٠١)

وقد أنكر الحمو ما جاء عند هؤلاء سواء من قال بثنائية الأصول أو ثلاثيتها ، ويرى آراءهم قائمة على الظن والتخمين والافتراض ، لذا يقرر : " لا يمكن الركون إلى أقوالهم مهما أظهرت من الحذق والاتساق المنطقي ". (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٧١)

٣ ـ يعرض لمحاولة الدكتور عبد الصبور شاهين في أنّه يرى أصل (قال) هو (قَوَلَ) أسقطت الواو فالتحم المصوتان القصيران في مصوت طويل هو الألف ، ويرى في محاولة شاهين أنّها الأقرب إلى الحقيقة إذ تمكن من الاستفادة من معطيات اللسانيات الحديثة ومع ذلك فإنّه قد وقع في الخطأ نفسه الذي وقع فيه الصرفيون القدامى لأنّه انطلق من أصل غير موجود . (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٧١)

وبالعودة إلى ما طرحه عبد الصبور شاهين في مسألة الإعلال يرى أنّ معالجة هذه الحالة تعتمد على ملحوظتين : الأولى : اعتماد الصرفيين عشرة شروط في قاعدة الإعلال (إذا تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها تقلب ألفًا) قد أخرجت أكثر من ثمانين في المئة من أمثلة تطبيق القاعدة . (شاهين، ١٩٨٠، صفحة ١٩٤)

الثانية : تميل اللغة إلى جعل الحركة الثلاثية ثنائية أو أحادية ، وإلى جعل الثنائية أحادية ، فكلمة (قوم) (qa + u + ama) تجتمع فيها حركة ثلاثية فإذا سقطت الضمة ستتصل الفتحتان القصيرتان لتصبح (قام : qaama) أي ما حدث هو إسقاط عنصر الضمة هروبًا من ثلاثية الحركة إلى الحركة الطويلة . (شاهين، ١٩٨٠، الصفحات ١٩٤-١٩٥)

في حين يرد د.أحمد الحمو على محاولة د.شاهين في أنّه استطاع الإفادة من معطيات اللسانيات الحديثة غير أنّه وقع في الخطأ نفسه الذي وقع فيه الصرفيون القدامى ، لأنّه انطلق من أصل مفترض غير موجود. (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٧١)

ولا نغفل رأي د. محمد حماسة عبد اللطيف في معالجته لمسألة الإعلال فيذكر : " إنّ (باع) مكونة من مقطعين : (ب + فتحة طويلة + ع + فتحة قصيرة) فإنّ هذا ـ مع صحته صوتيًا ـ يصطدم مع التقليبات الأخرى مثل البيع والبياع ... وغيرها من الصيغ المأخوذة من مادة (البيع) أو من الجذر الثلاثي (ب ، ي، ع) نحن اذن مضطرون أمام هذه الخاصية الاشتقاقية لما يسمى بالأسرة اللغوية للجذر وتفريعاته في اللغة العربية أن نقول إنّ الألف الموجودة في (باع) ليست أصلًا من أصول الكلمة وهي منقلبة عن ياء". (عبد اللطيف ، ١٩٨١، صفحة ١٥٩)

ورأي د.محمد حماسة لا يبتعد كثيرًا عمّا أورده العلماء الصرفيون في باب الإعلال ، غير أنّه يعلّق بأنّ إرجاع (باع) إلى (بيع) يعتمد على الأسرة اللغوية التي تنتمي لها جميع الصيغ المأخوذة من هذه المادة .

و د.كمال بشر رأيه في هذا الباب ونستأنس بنقل رأيه : " ولكنهم جميعًا لم يوفقوا من الناحية الواقعية في النظر إلى الواو والياء عندما يصيبهما شيء من التغيير في تصاريف الكلمات إنّهم يقررون إنّ (لم يقل) أصلها (لم يقول) فحذفت الواو لالتقاء الساكنين وهذا وهم منهم ، إذ المحذوف هو الرمز (و) أما الواو نطقًا (وهي الضمة الطويلة) فقد قُصرت وصارت حركة قصيرة هي الضمة ، وذلك لأنّ التركيب المنطقي في اللغة العربية لا يسمح بطول الحركة في هذا السياق ". (بشر، ١٩٩٨، صفحة ٩٩)

وهنا د. كمال بشر يخالف ما جاء به الصرفيون القدامى في باب الإعلال إذ الواو تحولت عنده من مصوّت طويل إلى مصوّت قصير ، وهو يقترب من رأي الحمو في معالجته لمسألة الاعلال .

ولذا يرى د.أحمد الحمو أنّ الحل الأمثل ينبغي أن ينطلق ممّا هو موجود في اللغة فعلًا من دون اللجوء إلى افتراضات ومزاعم لا أساس لها . ومن أجل توضيح محاولته يقوم الحمو بعرض جدول يبين إسناد الفعل الأجوف إلى ضمائر الرفع في الماضي والمضارع ثم يقوم باستنباط القواعد التي تقوم عليها محاولته هذه ، وقد وضعها في الجدول وكما مبين أدناه . (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٧٢)

الماضي

الشخص / جنس		المتكلم	المخاطب	الغائب
	مفرد	قلُ ـ تُ بِع ـ تُ	قُل ـ تَ بِع ـ تَ	قالَ باعَ
	مثنى		قُل ـ تما بِع ـ تما	قال ـ ا باع ـ ا
	جمع	قُل ـ نا بِع ـ نا	قُل ـ تم بِع ـ تم	قال ـ و باع ـ و

المضارع

مؤنث	مفرد		قُل ـ تِ بِع ـ تِ	قَالَ ـ تْ باعَ ـ تْ
	مثنى		قُلْ ـ تما بِعْ ـ تما	قالَ ـ تا باعَ ـ تا
	جمع		قُل ـ تن بِع ـ تن	قُلْ ـ نَ بِع ـ نَ
الشخص / جنس		المتكلم	المخاطب	الغائب
مذكر	مفرد	أ ـ قولُ أ ـ بيعُ	تَـ ـ قولُ تَـ ـ بيعُ	يَـ ـ قولُ يَـ ـ بيعُ
	مثنى		تَـ ـ قول ـ ان تـ ـ بيع ـ ان	يَـ ـ قول ـ ان يَـ ـ بيع ـ ان
	جمع	نَـ ـ قولُ نَـ ـ بيعُ	تَـ ـ قول ـ ون تَـ ـ بيع ـ ون	يـ ـ قول ـ ون يـ ـ بيع ـ ون
مؤنث	مفرد		تـ ـ قول ـ ين تَـ ـ بيع ـ ين	تـَ ـ قولُ تـَ ـ بيع
	مثنى		تـ ـ قول ـ ان تَـ ـ بيع ـ ان	تَـ ـ قول ـ ان تَـ ـ بيع ـ ان
	جمع		قُل ـ تن بِع ـ تن	يَـ ـ قُلْ ـ نَ يَـ ـ بِعْ ـ نَ

يقرر د.أحمد الحمو أنّ نظرة فاحصة على ما جاء في الجدول في الحقل الذي يخص الفعل الماضي سوف تكشف بوضوح تام أنّ هذه الصيغ تشترك في الأعم الأغلب بجذر واحد هو (قُلْ... qul) باستثناء صيغ الفعل الماضي عند إسناده إلى الشخص الغائب إذ يبدو إن جذره (قال qal) ثم يعود هذا الجذر إلى حالته الأصلية (قل) مع جمع الإناث. (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٧٣)

أما الحقل الخاص بصيغ الفعل المضارع فيرى د. الحمو أنّها تشترك جميعًا بجذر واحد هو (قُول... qul) باستثناء حالته مع الإناث في المخاطب والغائب . يخلص إلى أنّ للفعل الأجوف جذرين ، أحدهما للماضي (قل) والآخر للمضارع (قول) وأنّه لا فرق بينهما إلا في طول المصوت الداخلي ، وعليه يبني حكمه الذي يرى فيه أن جذر المضارع قد نتج عن إطالة الصوت الداخلي القصير في جذر الماضي :

قُل قول

وبذلك يقرر حقيقة أنّ الواو والياء اللتين قامت من أجلها أكثر قواعد الإعلال ليستا أصليتين في الكلمة بل نشأتا عن إطالة المصوّت القصير في الجذر الأصلي . (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٧٣)

ويبقى الباحث في محيط الجدول المذكور آنفًا ، ليستقري جذر الماضي مع الشخص الغائب (قال) الذي يمتاز بوجود الألف ومن أين جاءت !

وهنا يعقد موازنة بين صيغة الماضي المسند إلى الشخص الغائب وصيغته عند إسناده إلى المتكلم والمخاطب ، إذ يرى أنّ الماضي في حالة إسناده إلى المتكلم والمخاطب تتصل به لواحق هي في حقيقتها ـ كما يرى ـ صيغ مختصرة من ضمائر الرفع المنفصلة وأنّها تدل على الشخص والعدد والجنس على النحو الآتي (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٧٣) :

قُلنا ـــنحنُ ، قلتَ ـــأنتَ

قُلتما ـــأنتما ، قلتُم ـــأنتم... وهكذا

أما في حالة إسناد الفعل إلى الشخص الغائب ، فالأمر يختلف ، إذ إنّها تدل على الجنس والعدد فقط ولا تدل على الشخص وعلى النحو الآتي :

قالتا ـــتا تدل على التأنيث والتثنية .

قالت ←ـــــــــتْ تاء التأنيث تدل على التأنيث والإفراد باستثناء الفعل المسند إلى نون النسوة في (قُلْنَ) فإنّ (نَ) صيغة مختصرة من (هنَ) فهي تدل على الشخص الغائب.

أما في حالة إسناد الفعل الماضي إلى واو الجماعة وألف الأثنين فيرى الحمو أنّ الواو علامة لجمع المذكر وأنّ الألف تدل على الأثنين (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٧٤)

إنّ أهم جهد بذله الحمو يتمثل في تفسيره لحقيقة صيغة الفعل (قال) التي يرى فيها أنّها صيغة قد خلت ظاهريًا من لاحقة تضاف إليها ، إلا إنّه يرى أنّها في الحقيقة ليست خالية تمامًا من اللواحق . إذ يرى أنّ الفتحة التي في آخر الفعل هي لاحقة حقيقية لها دلالة اللواحق الأخرى ، إذ إنّها تدل على الافراد ، ما دامت الألف تدل على التثنية بوصفها مصوتًا طويلًا .

وينتهي د. الحمو إلى أنّ الفتحة في (قالَ) هي لاحقة حقيقية تدل على الجنس والعدد ، وأنّ الألف في وسط الفعل (قال) تدل على الشخص الغائب ، وهذا يعني ـ عند الحمو ـ أنّ الألف دخيلة على الفعل شأنّها شأن اللواحق الأخرى ، أي إنّها لم تنشأ عن انقلاب الواو في (قَوَلَ) ولا عن انقلاب الياء في (بَيعَ) وهذا يلغي فكرة (الإعلال بالقلب) كما يرى. (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٧٤)

من خلال ذلك يتوصل الحمو إلى فكرتين أساسيتين وهما :

١ـ حرف المد في جذر المضارع قد نشأ عن إطالة المصوّت الداخلي القصير في جذر الماضي وليس عن أصل مزعوم (أحمد الحمو ، ١٩٨٩ ، صفحة ١٧٥) ويمكن توضيح ذلك بالشكل الآتي :

قُل ←ـــــــ إطالة المصوّت القصير ←ـــــــ قُول

بِع ←ـــــــ إطالة المصوّت القصير ←ـــــــ بِيع

٢ ـ إنّ الألف في (قالَ) و (باعَ) دخيلة على جذر الفعل وتؤدي وظيفة محددة هي الدلالة على الشخص الغائب لخلو اللواحق من هذا المدلول. (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٧٥)

أراد د. الحمو من كل ذلك إثبات ظاهرة صوتية سيعول عليها كثيرًا وهي ظاهرة إطالة المصوت الداخلي القصير ليصبح طويلًا ، وقد اعتمد في التدليل على ذلك رأي المستشرق هنري فليش في مسألة التحوّل الداخلي في صيغ الأفعال والأسماء.

وبمتابعة رأي هنري فليش في باب الإعلال يذكر : " في العربية عدد كبير من الجذور ذوات الصامتينِ أي (الثنائية) وهي مقتصرة على سبع وثلاثين كلمة هي في ذاتها جذورها". (فليش، ١٩٨٣، صفحة ٧٥)

ثم يردف فليش قائلًا : " فإدخال المصوّتات داخل الجذر الاشتقاقي طريقة أساسية من خصائص العربية ولكنّا إذا تأملنا المصوّتات التي دخلت في الأمثلة المذكورة لاحظنا أنّ المسألة ليست متعلقة بطوابع المصوّتات فحسب بل بمدتها ـ طويلة أو قصيرة ـ فالأمثلة : كتب (a) katab ، وكاتب (ã) kãtab ـ كُتب (a) kutib ، كُوتِبَ (a) kútib ـ لا يختلف بعضها عن بعض إلا بطول مصوّت الصامت الأول من الجذر ، والمثالان : كتاب kitab و kãtib يختلفان في طول المصوّت (ã) ومكانه بالنسبة إلى المصوّت (i) ". (فليش، ١٩٨٣، صفحة ٧٧)

ويرى د. عبد الصبور شاهين أنّ اجتماع عين الكلمة بأصوات الصيغة يُحدث تضارب في الأصوات المختلفة داخل بنية الكلمة ذاتها ولهذا يوضح هذا الأمر قائلًا : " تسقط الواو نظرًا لكراهة اجتماعها مع ضمة (wu) فتبقى الضمة وحدها (u) ، فتختل الزنة وإيقاعها فيعوض موقع الواو الساقطة بطول الضمة بعدها (uu) فيقال : يقوم (yaquumu) . وكذلك الأمر في : (يبيع) بوزن يفعل (yabyi'u) سقطت الياء لاجتماعها مع كسرة (yi) وهو تركيب تكرهه اللغة فتبقى الكسرة وحدها ، فيختل إيقاع الكلمة ، ويعوض المحذوف بطول الحركة (ii) فيقال : يبيع (yabii'u) فالذي حدث ليس نقلًا للحركة بل اسقاطًا للواو أو الياء". (شاهين، ١٩٨٠، صفحة ١٩٨)

ولكي يثبت د.أحمد الحمو ما توّصل إليه يستند في أنّ اللغة العربية قد اتبعت مثل هذا المنهاج مع الصوامت وعلى النحو الآتي :

قَتَلَ ـــــ قَتَّلَ (تضعيف الصامت الأوسط)

قَتَلَ ـــــ قاتِلَ (إشباع الفتحة)

وهي بالنهاية في هذه الأمثلة تؤدي إلى مضاعفة عنصر صوتي داخل النسيج سواء كان صامتًا أم مصوّتًا. (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٧٥)

والذي يدعم رأي د.الحمو ما قرره د.محمد حماسة في هذا الباب إذ يرى أنّ الالف في نظر علماء الصرف منقلبة عن (ياء) أو (واو) وقد تكون زائدة في (قاوم) ، غير أنّه لا يمنع أن تُعد فتحة طويلة أخذت منها الحركة القصيرة وهي الفتحة لأنّ الحركات أبعاض حروف المد واللين. (عبد اللطيف ، ١٩٨١، صفحة ١٥٩)

والفكرة ذاتها قد أيّدها د. إبراهيم أنيس في هذا الباب فيذكر : " ... إنّ الفرق بين الفتحة وما يسمى بالألف اللينة لا يعدو أن يكون فرقًا في الكمية ، وكذلك الفرق بين الياء والواو اللينتين إذا قورنتا على الترتيب بالكسرة والضمة ، ليست إلا فرقًا في الكمية ، فما يسمى بالألف اللينة هي في الحقيقة فتحة طويلة وما يسمى بالياء اللينة ليست إلا كسرة طويلة وكذلك الواو اللينة تعد من الناحية الصوتية ضمة طويلة ..." . (أنيس، د ت، الصفحات ٣٩-٤٠)

أما كون الألف في " قال " و " باع " دخيلة على جذر الفعل وليست ناشئة عن انقلاب الواو أو الياء ، وهناك أكثر من شاهد على ذلك ، إذ الألف في اسم فاعل (قائل) و (بائع) هي الألف نفسها في الفعل الماضي (قال) و(باع) ، أي إنّ تلك الألف تدل على الفاعل ولا شيء غيره. (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٧٥)

الحمو يستند إلى أنّ الألف في (قالَ) و (باعَ) هي الألف في اسم الفاعل (قائل) و (بائع) وهي تدل على الفاعل ، ويدعم قوله بإيراد رأي ابن مضاء القرطبي الذي عدّ اسم الفاعل (ضارب) يدل على الصفة وصاحبها ولا يوجد داعي للتأويل. (القرطبي، ١٩٤٧، صفحة ١٠٠)

نخلص ممّا تقدّم أنّ د.الحمو يعتمد الألف لها دلالتها على الفاعل في الفعل (قال) أو اسم الفاعل (قائل) لكنّه لم يوضّح لنا في حال ورود الفاعل مع الفعل (قال) أو اسم الفاعل (قائل) كيف يتم تعليل وجود الألف ؟ فعلى سبيل المثال في جملة (قال عليٌ) وجملة (أقائلٌ عليٌ شعرًا ؟) الفاعل في المثالين مذكور ، والألف موجودة ، السؤال الآن كيف يتم تخريج هذه الأمثلة بوجود الالف والفاعل معًا ؟ إذ لم يوضح لنا د.الحمو كيفية معالجة مثل هذه الأمثلة التي ترد في استعمال العربية .

ينكر الحمو على الصرفيين كون الألف في " قال " منقلب عن واو ومن ثم انقلب إلى همزة في (قائل) ويرى أنّ هذه الالف في (قال) وفي اسم الفاعل (قائل) واحدة ولم تنقل إلى همزة ، ويذهب إلى أبعد من ذلك إذ يرى أنّ الألف في الفعل المنقوص هي نفسها في الفعل الأجوف واسم الفاعل. (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٧٦)

وبعد ذلك يعرض الحمو إلى الواو والياء في المصدر (قَوْل) و(بيع) وينكر على الصرفيين عدّها مصدرين إذ يرى أنّهما ليسا مصدرين في حقيقة الأمر بل مشتقان من جذر المضارع الذي اشتق من جذر الماضي وعلى النحو الآتي (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٧٧) :

قُلْ ←——— قُول ———← قَوْل

جذر الماضي جذر المضارع الاسم

أي إنّ جذر المضارع (قُول) و (بيع) يشتمل على مصوّت طويل ، بينما يشتمل الاسم (قَوْل) ، (بَيْع) على مصوّت مزدوج مؤلف من مصوتين قصيرين متعارضين ، فتحة + ضمة في (قَوْل) ، وفتحة+ كسرة في (بِيَع) وعلى النحو الآتي (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٧٧) :

قُلْ قُول قَوْل

↓ ↓ ↓

جذر الماضي جذر المضارع الاسم

مصوّت قصير مصوّت طويل مصوّت مزدوج

ولكي يدعم ما يقرره د. الحمو في تحوّل المصوّت الطويل إلى مصوّت مزدوج يذكر بأنه وارد في اللغة

ومثاله دخول أداة النصب على الفعل المضارع المعتل بالواو أو الياء وعى النحو الآتي (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٧٨) :

يدعو لن يدعوَ

↓

مصوّت طويل مصوّت مزدوج

الضمـــة + الفتحـــة = مصوّت مزدوج

↓ ↓

مصوّت قصير مصوّت قصير

المبحث الثالث

(حقيقة الهمزة)

في هذا المبحث يعرض د. الحمو إلى الموضوعات الآتية :

١. قلب الواو في (قاول) إلى همزة (قائل) وكذلك الياء في (بائع) ويرى أنّ القدامى بنوا رأيهم على الافتراض والظن وهذا ما ترفضه اللسانيات الحديثة على حد قوله .

٢. إنّ الهمزة ليست من جنس المصوتات بل هي من الصوامت .

٣. يرى أنّ القدامى اخطأوا في فهم الهمزة ، ويعزو سبب هذا الخطأ إلى أنّهم عدّوا الهمزة من الأصوات المجهورة في حين أنّ الدراسات الحديثة أثبتت أنّ الهمزة لا تدخل في عداد المجهورات فهي إما صوت مهموس و إنّها لا مجهورة ولا مهموسة (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٧٩).

ويرى أنّ الهمزة ليست من حروف المباني وأنّ وجودها أو عدمه لا يغير من مدلول الكلمة بخلاف أصوات اللغة الأخرى ، فلفظ (يومنون) بلا همزة و (يؤمنون) بهمزة لا يغير من المعنى . أي إنّها لا تمتلك وظيفة تميزية بخلاف الأصوات الأخرى مثل (نال) و(قال) . ويرى أنّ وظيفة الهمزة وظيفة تباينية

تحليل الكلام إلى وحدات متعاقبة وهذه الوظيفة مرتبطة بالنبر في أكثر اللغات البشرية (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٧٩).

يوضّح لنا مارتيني معنى الوظيفة التباينية في أنّ الصوت اللغوي يسهم في مساعدة السامع تحليل الكلمات إلى وحدات متعاقبة. (مارتيني، د ت، صفحة ٥١).

ويعرض لأحوال الهمزة في بناء الكلمة في أصل الكلمة وفي وسطها وفي آخرها ، ثم يعرض (ال) التعريف في أول الكلمة وكيفية نطقها ، كما يعرض لنطق الهمزة في اللغات الأخرى كالألمانية والإنكليزية والفرنسية والفارسية. (الحمو، ١٩٨٩، الصفحات ١٧٩-١٨٠)

ويخلص الباحث إلى أنّ الهمزة في (سأل) ومشتقاتها ليست إلا مصوتًا داخليًا ، فهي مصوّت قصير(فتحة) في (سأل) وكسرة في (سُئل) وألف ممدودة في (سؤال) ويرى أنّ الهمزة ليست إلا من خداع الكتابة. (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٨١)

ويلخص الحمو رأي ابن جني في الهمزة على النحو الآتي :

١ـ إن الهمزة تختلف عن بقية الصوامت في الوظيفة التي تؤديها داخل النسج الصوتي .

٢ـ إنّ وظيفتها هي إطالة المصوّت الذي يقع قبلها وإبرازه أكثر من سواه . ويرى أّن رأي ابن جني يتفق مع طروحات اللسانيات في وظيفة الهمزة التباينية (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٨١).

ويجري الحمو تحليلًا ألسنيًا صوتيًا لاسم الفاعل (قاتل) وعلى النحو الآتي :

اسم الفاعل التحليل

قاتل ⟸ صامت (ق) + مصوت طويل (ألف) + صامت (تاء) + مصوت قصير (كسرة) + صامت (لام)

ويحذف الحرف الصامت الذي يقع موقع العين (التاء) فإنّ ما تبقى هو تمامًا اسم الفاعل (قائل)

وهكذا يقرر الباحث أنّ أسماء الفاعل (قائل) و(بائع) هي نسج صوتية خلا موقع العين فيها من حرف صامت وبقيت الكسرة وحدها في موقع العين. (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٨٢)

في هذا الموضع الباحث أسقط مصوّت(التاء) من اسم الفاعل (قاتل) وبذلك تحوّل إلى (قائل) . لكن يتبادر في اذهاننا السؤال الآتي :على أي فرضية استند د.الحمو بإسقاطه مصوّت (التاء) من (قاتل) ليتحول الى (قائل) والفرق بين (قائل) و(قاتل) كبير من حيث الدلالة ؟

ويعود الباحث ليجري التحليل ذاته على اسم الفاعل (بارع) إذ بإسقاط حرف (الراء) مع الإبقاء على الكسرة فإنّ ما يتبقى هو اسم الفاعل (بائع) أي (با ـِ ع). (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٨٢)

إن الاختلاف بين دلالة (بارع) و(بائع) كبيرة إذ لم يوضح لنا الحمو كيف يعالج هذا الاختلاف . إذ ما يقرّه الدرس اللساني الحديث إنّ المصوّت (المورفيم) أي تغيير فيه يؤدي إلى تغيير في المعنى. (استيتة، ٢٠٠٨، صفحة ١٠٩)

المبحث الرابع

محاولته الألسنية والنحو العربي

يعرض الباحث هنا إلى الفعل الماضي وقول النحاة فيه بأّنه فعل ماضٍ مبني على الفتح ، إذ يرى أنّ هذا القول لا سند له لأنّ هذه الفتحة في نهاية الفعل غير الفتحة التي تلحق آخر الاسم إذ إنّها تدل على الإفراد والتذكير فقط . (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٨٣)

كذلك يرى أنّ فكرة البناء والإعراب في الأفعال لا تشير إلى أي وظيفة . أما قول النحاة (إنّ الفعل المضارع معرب) هو قول غير صحيح أيضًا ، لأنّ الإعراب عنده يعني الرفع والنصب والجر ، والفعل المضارع لا يكون مجرورًا بالكسرة ولا يدخله التنوين ويرى أنّ البناء والإعراب صفتان تختصان بالأسماء فقط. (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٨٣)

ثم يعرض لدلالة الحركات التي بأواخر الأفعال وعلى النحو الآتي :

١ـ الفتحة في الفعل الماضي تدل على إسناده إلى الشخص الغائب .

٢ـ السكون في الفعل الماضي تدل على إسناده إلى المتكلم أو المخاطب .

٣ ـ أما الفعل المضارع المرفوع فالرفع يدل على التقرير والإثبات إذا تجرّد من (قد) التي تفيد التوقع .

٤ـ أما النصب في المضارع فيدل على حالة التعليق والاستقبال .

٥ ـ أما السكون الذي يلحق المضارع فيدل على عدم وقوع الفعل أو الحدث إي امتناع حدوث الفعل .

وفي ضوء ما تقدّم فإنّ النصب والجزم ـ في رأي الحمو ـ ليسا ناشئين من أدوات النصب والجزم ، بل وظيفة يراد للفعل أن يؤديها. (الحمو، ١٩٨٩، الصفحات ١٨٣-١٨٤)

في عرض د. الحمو للفتحة اللاحقة للفعل الماضي هي حركة تدل على إسناده للشخص الغائب في ضوء ذلك نطرح التساؤل الآتي : في جملة (قالَ زيدٌ) الفعل لحقته الفتحة والفاعل مذكور في الجملة وليس غائبًا كيف نخرج الفتحة في آخر الفعل ؟ وهذا الأمر لم يطرحه د. الحمو ولم يعرض له .

ويرى د. سمير شريف استيتة في عد بعض الباحثين الفتحة لاحقة ضميرية ما عبّر عنه قائلًا :

" وليس الأمر كذلك بكل تأكيد ، فإنّ هذه الفتحة ليست أكثر من إشارة سالبة إلى أنّ الفعل معزول عن سائر اللواحق التي تصرفه إلى حدود أخرى ، فهو معزول عن التثنية / كتبا / والجمع / كتبوا/ وعن الإسناد لأي ضمير يطرد الحركة ". (استيتة، ٢٠٠٨، صفحة ١١٤)

نجد أنّ د. سمير عدّ الفتحة إشارة سالبة لانعزال الفعل عن اتصاله بأي ضمير ثم يقدّم تعليلًا في عدم جعل الفتحة تدل على إسناده للشخص الغائب إذ يذكر : " فأنت إذا جعلت الفتحة ضميرًا أو لاحقة ضميرية كان معنى هذا بالضرورة أنّك تجعل مورفيم الفاعلية متعددًا في مثل (زيد كتبَ رسالة) والمنطق اللغوي يقتضي أنّ الفاعل واحد لا يتعدد ، فإذا وجد ما يوهم بخلاف ذلك فالحل في أن يكون الفاعل فاعلًا وما يشير إليه إنّما هو إشارة ليس غير" . (استيتة، ٢٠٠٨، صفحة ١١٤)

وتعليل د. سمير هو الأقرب إلى القبول كونه يقدّم تفسيرًا لوجود الفتحة مع وجود الفاعل في الجملة وهو مالم يطرحه د. الحمو عند عرضه لفكرة أنّ الفتحة تدل على إسناد الفعل إلى الشخص الغائب .

أما في قوله النصب في المضارع يدل على التعليق والاستقبال والحركة تدل على زمن الفعل ، الأدوات (أن ، لن ...) كيف يتم تخريجها ؟ إذ الحمو لم يعلّق عليها ولم يوضح لنا تخريج الأداة ودورها النحوي .

هذا الأمر قد طرحه د. مهدي المخزومي في باب نصب الفعل المضارع إذ يذكر : " ... وإنّ نصبه ليس بتأثير أن أو لن أو إذن أو كي أو غيرها ... وإنّما كان ذلك كله من أجل تمييز زمن المضارع وتخصيصه ... فإذا أريد أن يخلص للمستقبل سبقته أن ولن وإذن ... أو لحقته لواحق أخرى كالسين وسوف". (المخزومي، ١٩٨٦، صفحة ١٣٤)

نجد تعليل د. المخزومي الأقرب إلى القبول من كون الفتحة تدل على التعليق والاستقبال ، لأنّ في هذا التعليل يوقف الدارس على فحوى وجود هذه الأدوات وهي تكافئ (السين وسوف) عندما تدخلان على الفعل المضارع وتصرفان زمنه إلى المستقبل .

الألف يدل على الفاعل

على وفق ما قرره الباحث من أنّ مصوّت الألف في الفعل الأجوف والناقص وكذلك في اسم الفاعل ، يدل على الشخص الغائب ، أي إنّ هذا المصوت (الألف) هو بمثابة دال على الفاعل وبذلك ينفي فكرة الضمير المستتر للفاعل إذ يذكر : " وما دام لدينا دال بارز ومنطوق على الفاعل هو مصوّت الألف بالإضافة إلى لواحق الفعل ، فما حاجتنا إلى دال لا نراه ولا نلمسه وإنّما نفترض وجوده افتراضًا. (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٨٥)

أمّا الفعل الماضي الصحيح الآخر (صَعَدَ ، ضَرَبَ) فإنّ الدال على الفاعل هو (الدال صفر) وهو خلو الفعل من دال منطوق بالمقارنة مع صيغ أخرى تشتمل دال خاص بها مثل ضمائر المتكلم والمخاطب وهي لواحق إذ يعلل كيفية اعتماد الدال صفر بدل من الضمير المستتر فيذكر : " فالقول بالضمير المستتر يعني القول بوجود شيء غير موجود أصلًا ، أما القول بالدال صفر فهو إقرار بعدم الوجود ومن ثم اعتبار عدم الوجود هذا دالًا بحد ذاته ". (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٨٥)

أما الفعل المضارع فإنّ الباحث ينكر على النحويين اشتماله على ضمير مستتر ، ويرى أنّ أحرف المضارعة عند النحويين هي دوال حقيقة الفاعل ، فالبادئة (أ ...) في (أقولُ ـ أكتبُ) هي ـ عنده ـ اختصار من ضمير الرفع (أنا) وكذلك البادئة (ن) في (نقولُ) فهي اختصار من ضمير الرفع (نحن)

وهكذا. (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٨٦)

ممّا تقدّم نطرح السؤال الذي لم نجد الحمو قد أورد تفسيرًا له : في حال إذا كان الفاعل مذكور في الجملة ومثاله جملة (تكتب هند) نجد أنّ الفعل قد اشتمل على البادئة (التاء) هنا ما وظيفة هذه البادئة والفاعل قد ذُكر في الجملة وهذا النوع من الجمل استعماله شائع في العربية ؟

أما الأفعال الخمسة فيرى الحمو أنّ الياء في أوله (يكتبون) هي التي تدل على الفاعل بالاشتراك مع اللاحقة (ون) ويجمع (يـ ... ون) نحصل على الدال المتقطع الذي يدل على (غائب جمع مذكر) ، والغرض من كل هذه التفسيرات عند الباحث نفي وجود ضمائر مستترة مقدّرة وبذلك نستطيع إخراج النحو العربي من دائرة الغيبيات إلى دائرة الموجودات. (الحمو، ١٩٨٩، الصفحات ١٨٧-١٨٨)

وأخيرًا يعرض الباحث إلى مسألة الأسبقية في ترتيب الاسم والفعل ويرى أنّ ما ذهب إليه النحويون الذين رأوا أنّ الاسم سابق على الفعل ، إذ إنّ ما ذهب إليه النحويون لا يستند على دليل مقنع لأنّهم بنوا آرائهم على أسس غير صحيحة على حد تعبيره. (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٨٨)

ومن ثم فإنّه يرى فيما قرره سابقًا في المتوالية الاشتقاقية القائمة على :

جذر الماضي ← المضارع ← الاسم

إنّه يرى في هذه المتوالية تفسيرًا لسانيًا من أنّ الماضي هو الأصل الذي اشتق منه المضارع وثم اشتق الاسم من المضارع ، إذ يذكر أنّه استند في هذه المتوالية على آراء ابن جني الذي ذكرها في (باب في هذه اللغة ...) (ابن جني ، د ت، الصفحات ٢/٣٣-٣٤)

ويختم د. أحمد الحمو بحثه بالأسف على أنّ كثيرًا من آراء ابن جني لم يأخذ بها المتأخرون بعده ، ولو أنّهم فضلوا ذلك لوفروا علينا عناء كثيرًا وحالوا دون تقهقر اللغة الفصحى أمام العاميات في العصور التالية على حد تعبيره .

الخاتمة :

حاولت في هذا البحث عرض آراء د. الحمو ومناقشتها في محاولته الألسنية في باب الإعلال الذي يُعد من أعقد أبواب الصرف العربي وتبين لنا ما يأتي :

١ـ إنّ محاولة د. الحمو تنطوي على كثير من الآراء الجريئة الجادة ، إذ كانت مبنية على ما جاءت به اللسانيات الحديثة من طروحات جديدة في تفسير كثير من الظواهر اللغوية .

٢ـ إعادة قراءة ما قدّمه الباحثون القدامى ثم عرضه على المعطيات اللسانية الحديثة .

٣ـ حاول د. الحمو في أكثر من موضع الاستناد إلى آراء الصرفيين والنحويين ولاسيما ابن جني وابن مضاء القرطبي ، إذ وجد أنّ كثيرًا من آراء ابن جني تلتقي مع ما تطرحه اللسانيات الحديثة في المصطلح أو في معالجة هذه القضية أو تلك.

٤ ـ إنّ ما جاء في هذا البحث يبقى جهدًا فرديًا شأنّه شأن الجهود الفردية للغويين والباحثين ولاسيما في مجال الإصلاح والتجديد .

٥ـ وصف د. الحمو بحثه بالمحاولة وهذا يعني أنّ ما جاء في البحث ليس نهائيًا وإنّما من باب الاجتهاد ووجهات النظر التي تقوم على الإفادة من طروحات النظر الألسني الحديث .

٦ـ إنّ أهم جهد بذله الحمو يتمثل في تفسيره لحقيقة صيغة الفعل (قال) التي يرى فيها أنّها صيغة قد خلت ظاهريًا من لاحقة تضاف إليها ،إذ إنّ الفتحة التي في آخر الفعل هي لاحقة حقيقية لها دلالة اللواحق الأخرى .

٧ـ يعتمد د.الحمو على الألف في أنّ لها دلالتها على الفاعل في الفعل (قال) أو اسم الفاعل (قائل) لكنّه لم يقدّم لنا تفسيرًا في حال ورود الفاعل مع الفعل (قال) أو اسم الفاعل (قائل) كيف يتم تعليل وجود الألف .

٨ـ أسقط مصوّت(التاء) من اسم الفاعل (قاتل) ليتحول إلى (قائل) ولم يبين لنا على أي مبدأ استند ولم يعلّق على الفرق بين (قائل) و(قاتل) من حيث الدلالة ؟

٩ـ عدّ الحمو أحرف المضارعة بادئة تدل على الفاعل وبذلك ينفي فكرة الضمائر المستترة وإخراج النحو من دائرة الغيبيات وفي الوقت ذاته لم نجد الحمو قد أورد تفسيرًا في حال إذا كان الفاعل مذكورا في الجملة ومثاله جملة (تكتب هند) نجد أنّ الفعل قد اشتمل على البادئة (التاء) هنا ما وظيفة هذه البادئة والفاعل قد ذُكر في الجملة .

المراجع

١. إبراهيم أنيس. (د ت). *الأصوات اللغوية*. مصر : مطبعة نهضة مصر.
٢. ابن مضاء القرطبي. (١٩٤٧). *الرد على النحاة*. (شوقي ضيف، المحرر) القاهرة: دار الفكر العربي.
٣. أبو الفتح بن عثمان ابن جني . (د ت). *الخصائص*. بيروت: دار الكتاب العربي.
٤. أحمد الحمو. (١٩٨٩). محاولة ألسنية في الإعلال. *مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٠* (العدد ٣)، الصفحات ١٨٧-١٦٧.
٥. الحسين بن عبدالله بن سينا. (١٩٨٣). *أسباب حدوث الحروف*. (محمد حسن لطيان ، و يحيى علم، المحررون) دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٦. أندريه مارتيني. (د ت). *مبادئ في اللسانيات العامة*. (سعد زوبير، المترجمون) الجزائر: دار الآفاق ، سلسلة العلم والمعرفة .

٧. رضي الدين الأسترآباذي . (١٩٨٢). *أبنية الفصل في شافية ابن حاجب*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

٨. سمير شريف استيتة. (٢٠٠٨). *اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج* (المجلد الثانية). جدارا للكتاب العالمي.

٩. عبد الصبور شاهين. (١٩٨٠). *المنهج الصوتي للبنية العربية*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

١٠. كمال بشر. (١٩٩٨). *دراسات في علم اللغة* . دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع .

١١. محمد حماسة عبد اللطيف . (١٩٨١). ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدامى والمحدثين. *مجلة مجمع اللغة العربية*(العدد ٤٨)، الصفحات ١٥٣-١٧٩.

١٢. مهدي المخزومي. (١٩٨٦). *في النحو العربي نقد وتوجيه* (المجلد الثانية). بيروت، لبنان : دار الرائد العربي.

١٣. هنري فليش. (١٩٨٣). *العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي*. (عبد الصبور شاهين، المحرر) مكتبة الشباب.